JURNAL ISLAM DAN MASYARAKAT KONTEMPORARI
© PENERBIT UNIVERSITI SULTAN ZAINAL ABIDIN
ISSN 1985-7667 • e-ISSN: 2289-6325
https://doi.org/10.37231/jimk.2018.18.1.299

PENERBIT
Universiti Sultan Zainal Abidin

Jurnal Islam dan Masyarakat Kontemporari JIMK
Journal of Islam and Contemporary Society

https: / / journal.unisza.edu.my / jimk

[JURISPRUDENTIAL VOCABULARY CONSTITUTE IMAMS]

أسباب المفردات الفقهية عبد أئمة المذاهب

UMAR AHMED AHMED MAQBUL MAR'I[1]
HASANULDIN MOHD[1*]

[1]Pusat Pengajian Syariah, Fakulti Pengajian Kontemporari,
Islam Universiti Sultan Zainal Abidin.

*Corresponding author: shukeri@um.edu.my

Received Date: 9 Januari 2018 • Accepted Date: 9 Mei 2018

Abstract

Many followers do not understand the disagreement and differences in opinion amongst Islamic jurists. Adequate explanation regarding the various motives for jurisprudential vocabulary by Imam of the schools of Islamic jurisprudence could provide followers with useful information. This study aims to provide detailed explanation about the rationale behind jurisprudential vocabulary in order to increase understanding of religion. The study focuses on religious texts and how to deal with issues whose rules are not established. The researcher used inductive and comparative methods to gather and analyze these motives. One of the most important findings of this study is that the motives for jurisprudential vocabulary constitute a collection of processes involved in every disagreement amongst the scholars. These motives can be summed up into several key points: First, regarding the narration and knowledge of its requirement; third, regarding what it does or does not incorporate of issues whose rules are not established; and fourth; a person is excused for any mistake and rewarded for ijtihad. A situation whereby the person who has not been informed of the Hadith or considers it inaccurate in a ruling and based the jurisprudence on a Shari'a evidence is considered closest to the truth. This is because realizing the truth in all ruling is impossible. The differences in opinion amongst the scholars are neither on the basics of religion nor at the core of Shariah, but only differences in the understanding of certain religion texts and their application.

Keywords: *Jurisprudence Vocabulary, Motives, Imam of Islamic Jurisprudence*

الملخص

إن المتتبع لما انفرد به الأئمة بعضهم عن بعض، يجد هناك عدة الأسباب تسوغ إليه، والذي يدفع إلى هذا البحث رجاء أن يفيء ببيان حاجات العصر الاجتماعية، وفهم أسباب المفردات الفقهية، وتظهر المشكلة في أن هناك

من لا يغهم الخلاف بين الفقهاء ولا يعرف الأسباب التي جعلتهم يختلفون في أراءهم والانفراد ببعض الأقوال عن بعض فكانت هذه الأسباب بمثابة التهميد الكاشف الذي سيسهم في فهم ما من الأاسباب يرد إليها المفردات الفقهية، وبدونها لا يمكن أن يتم الإلمام بها، ويهدف البحث إلى سبر غور تلك الأسباب التي تعود في جملتها المسائل الفقهية، وكفية الإحاطة بالنصوص، وفهمها، وبيان كفية التعامل مع المسائل التي لا نص فيها وإسنادها بالأدلة التي لا يمكن أن تخرج عنها، ويستخدم الباحث في هذا المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن لجمع هذه ألاسباب ودراستها، وتوصل الباحث إلى نتائج من أهمها أن أسباب المفردات تشكل إن أساب المفردات أن نشكل في الجملة رؤوس الضوابط التي ما من خلاف إلا ويرد إليها ولا يخرج عنها في الغالب، ويمكن أن تتلخص أسباب المفردات بعد تمحيصها إلى عدة نقاط ريسية، أولا: حول الرواية من حيث الاطلاع والعلم بالنصوص، وثانيا: حول الدراية من جهة فهمها ومعرفة مقتضياتها، وثالثا: حول ما يرجع إليها أو ما لا يخرج عنها مما لا نص فيه: ورابعا: عا=لى المجتهد أن يبذل غاية ما في وسعه فيما اجتهاد، وترجيح الراجح من الأدلة فيما فيه دليل، والمخطئ في ذلك السبيل معذور، بل مأجور لاجتهاده فيه، يحرج من العهدة ويسلم من الحرج،ومن لم يبلغه الحديث أو لم يصح عنده في حكم ما، واستند في جتهاده إلى دليل شرعي يراه الأقرب إلى الصواب فقد عمل مستطاعه في ذلك، لأن إدارك الصواب في جميع الأحكام أمر متعذر، أو متعسر، الاختلاف الحاصل بين الفقهاء يكن في ذات الدين، ولا في لب الشريعة، ولكنه اختلاف في فهم بعض نصوصها وفي تطبيق كلياتها على الفروع حيث لا دليل حاسم.

كلمات ريسية: المفردات الفقهية، أسباب، أئمة المذاهب الفقهية

Cite as: Umar Ahmed Ahmed Maqbul Mar'i & Hasanuldin Mohd. 2018. Asbabul Mufradat al-Fiqhiyyah inda ai'matan al-Mazahib. *Jurnal Islam dan Masyarakat Kontemporari* 18(1): 94-105

المقدمة

إن الحمد لله، ونحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له،ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أما بعد: فقد يسر الله للعلم حتى انتشر في الافاق، وصار في هذا الدين أئمة علم وهدى، ومنهم الأئمة الأربعة (أبو حنيفة

ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله)، فظهرت أسباب أخرى جعلت كل منهم ينتفرد ببعض الأقوال في بعض المسائل، ومنها اختلافهم في صحة الحديث وضعفه، واختلافهم في بعض قواعد فهم النصوص، وهو ما اصطلح على تسميته "أصول الفقه" وغير ذلك.

أهمية الموضوع

تعتبر هذه الدراسة مهمة نظرا لحاجة المكتبة إليها، ولبيان أوجه الاتفاق الاختلاف بين أقوال الأئمة، ولكي يكون الباحث أو القارئ وكذلك طلاب العلم، على دراية أوجه الاتفاق الاختلاف بين أقوال الأئمة، ولكي يكون الباحث أو القارئ وكذلك طلاب العلم، على دراية تامة ماذا تغني أسباب مفردات الأيمة عن بعضهم، وبعد القراءة والباحث في الأسباب ظهرت معالم الطريق، وتحدست الحاجة تفسير الكثير من الاصطلاحات التي ترد في كتب الفقه، وبيان المراد منها، وخاصة وأن بعضهذه الكتب لا تبين بهذه الألفاظ، فيشكل على القارئ وربما في وقع الخطاء، وتجد أن بعض الأدلة لأقوال الفقهاء بعضها مشترك لفظي بين جميع المذاهب، ولكنه يختلف من حيث المعنى فيوهم القارئ المبتدئ أن المعنى واحد في جمعيها، فكان ذا الموصوع بمثابة الكشاف الذي ينير الطريق لمن يطالع كتب الفقه المقرن، ويضع النقاط على الحروف.

مشكلة الباحث

وتظهر مشكلة البحث في أن بعض لا يميز بين أسباب المفردات والخلاف الواقع بين الأئمة حتى صار بعضهم يشكك في لعدم معرفته بمصادر الخلاف حاصة في عصرنا الحاضر، فإنه قد يثير هذا الموضوع التساؤل لدى الكثيرين وقد يسال البعض لماذا هذا الموضوع وهذا العنوان، وما الأسباب التي جعلت بعض الفقهاء ينفرد ببعض الاراء عن غيره؟ ويهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات لدى كثير من الناس حول هذا الموضوع – وخاصة في وقتنا الحاضر–وتبيين اسباب المفردات عند الفقهاء بشكل واضح، لا سيما عند العامة الذي لا يعرفون مصادر الخلاف.

الدراسات السابقة

تمهيد: بذل الأئمة والفقهاء جهداً في خدمة تعليما وتأليفا وتدوينا، ووضعوا لذلك قواعد وأصولاً يستنبط منها

الأكام وفروعها، وأدلى فيه كل فقيه بدلوه، وكل مجتهد بنصيبه، وكل عالم بعلمه، وتكوا لنا اثارا طيبة، فأصبحت الثروة الفقهية ثروة نفسية وعظيمة، بعد الحديث النبوي الشريف، وكان لكل واحد منهم أقوالا انفرد بها عن غيره، لأسباب متعددة ستأتي معنا لا حقا.

الطلب الأول: تعريف المفردات لغة

1. المفردات لغة: الانفراد، الفاء، الراء، والدال، أصل صحيح يدل على وحدة، من ذلك الفرد وهو الوتر والجمع أفراد وفرادى على غير قياس، كأنه جمع فردان، والمفردات: جمع مفردة. ومادة فرد تأتي لمعان تدل في مجموعها على الوحدة والانفراد (ابن فارس 1979 م، 4/ 500).

المطلب الثاني تعريف المفردات شرعاً

المفردات شرعا: هي ما انفرد به عالم عن أقرانه وطبقته، أو أهل فنه، في الراي، والاختيار، (بكر بن عبد الله أبو زيد، 1417 هـ، 908)، وقال الذهبي–رحمه الله تعالى–ولا ريب أن الأئمة الكبار تقع مسائل ينفرد المجتهد بها، ولا يعلم أحد سبقة إلى القول بتلك المسألة، قد تمسك فيها بعموم، أو بقياس، أو بحديث صحيح عنده. والله أعلم "انتهى، (الذهبي، 1998م، 1153/3).

التعريف المختار: بأنها المسائل الفقهية التي انفرد بها أحد الأئمة الأربعة بققل مشهور في مذهبه، لم يوافقه فيه أحد من الأئمة الثلاثة الباقين، (منصور الهوتي، 2006 م، 14/1). وبهذا التعريف يظهر انه لا يلزم أن يكون هذا التفرد عن كل العلماء، ولو لزم ذلك لكن نادرا أن تكون هناك مفردات.

أسباب المفردات الفقهية

اختلافهم في فهم النصوص المحتملة أكثر من معنى

المقصود والمراد بالنصوص هنا هي نصوص الأحكام من الكتاب والسنة النبوية، وهذا التنوع في البيان والدلالة، جعل الفقاء والمفسرين يختلفون في تفسير النصوص واستنباط الأحكام، فتنوعت الاراء، واختلفت المذاهب والأقوال في تفسير النص الواحد، يسب الاحتمال المجاز، والإضمار، والتقديم، والتأخر، وعود الاشتثناء في الجملة، وغير ذلك من احتمالات اللفظ، من ذلك:

قوله تعالى: (أو لامستم النساء) (النساء: 43)، فهل المقصود بالملامسة هنا اللمس باليد؟ أو المقصود به الجمع؟ فهذا الاحتمال قد أدى إلى أن ينتفرد الحنفية بان المقصود باللمس ولا ينقض الوضوء باللمس باليد (ابن نجيم، 1997، 47/1، السيوسي، دار الفكر، بيروت، 55/1)، ونفرد الشافعية بان المقصود به هو اللمس باليد فهو ينقض الوضوء مطلقا سواء بشهوة أو بدون شهوة (الشافعي، 15/1)، وقوله تعالى في اية الوضوء (إذا قمتم ألى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) (المائدة :6) وقوله تعالى (...ولا جنبا إلا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) (النساء: 43)، فهل المراد بالغسل والاغتسال في الايتين الكريمة هو مجرد صب الماء فقط على العضو؟ أم لابد من ذلك؟ وهذا الاحتمال أدى غلى تفرد المالكية بأنه يشترط في الوضوء والغسل من إمرار اليد وهو الدلك على العضو اللغوي ولا يكفي صب الماء عليه فقط، لان الغسل في كلام العرب متضمن للدلك من حيث الوضع اللغوي ولا يطلق على مجرد صب الماء فقط، (محمد بن يوسف الموافق، 1994م، 1/ 218).

وقول النبي صلى اللع عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة..... الحديث (رواه البخاري، باب الطيب للجمعة، برقم: 881، ج2م،ص292) فهل المقصود بكلمة راح مطلق الذهاب؟ أم انها تطلق على ذهاب معين، وهو ما يكون بعد الزوال، وهذا كان سببا في تفرد المالكية بالقول بعدم ندبية التكبير الى صلاة الجمعة بل الى كراهيته، (محمد الطرابلسي الحطاب ال عيني، 2003م، 2/ 537)، (ابن رشد 1995م،133/1).

الاختلاف في تصحيح الحديث

من اهم أسباب مفردات الفقهاء اختلافهم في التعامل مع الحديث النبوي، متنا وإسنادا، وجملة من الأسباب أدت إلى اختلاف الفقهاء في الفروع بسب الحديث النبوي، نلخصها للفائدة: أن يكون الحديث قد بلغ الفقهية، فيجتهد في القضية بموجب ظاهر اية، أو حديث اخر، أو قياس، أو استصحاب، وقد يوافق ذلك الحديث أو يخالفه، مما يؤدي إلى الاختلاف واعتقاد ضعف الحديث بالجتهاد قد خالفه فيه غيره، مع قطع النظر عن طريق اخر، سواء كان الصواب معه مع غيره، أو معمها عن من يقول "كل مجتهد مصيب" ومثال ذلك حديث (إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل الخبيث)، (رواه البيهقي، سنين البيهقي، 1414-1994،رقم: 1167، ج1ص 261)، فقد أحذ به الامام الشافعي لأن الحديث قد صح عنده (النووي، 1997م،164/1) ولم بأخذ به الحنفية والمالكية لضعفه عندهم (ابن نجيم، 1997م، 85/1).

تطرق عدم الثقة بناقل الحديث

ان يكون الحديث قد بلغ الرجل ولكنه لم يثق بناقلة، أو شك فيه ويرى أنه مخالف لما هو أقوى منه، فأخذ بما يراه أقوى منه، ونضرب في ذلك مثلا، ليس فيمن بعد الصحاب، ولكن في الصحابة أنفسهم. فاطمة بنت قيس رضي الله عنها طلقها زوجها اخر ثلاث تطليقات، فأرسل إليها وكلية بشعير نفقة لها مدة العدة، ولكنها سخطت الشعير وأبت أن تأخذه، فترافعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم: لا نفقة لها ولا سكنى" (رواه البخاري، كتاب الطلاق، برقم 5016، 1407- 1987، 2039/5، ومسلم كتاب الطلاق، برقم 3792، 200/4)، وذلك لأنه أبانها، والمبانة ليس لها نفقة ولا سكنى على زوجها إلا أن تكون حاملا لقوله تعالى: (وإن كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) (الطلاق: 6)، فهذا عمر رضي الله عنه لم يطمئن إلى هذا الدليل، وهذا كما يقع لعمر ومن دونه من الصحابة ومن دونهم من التابعين، يقع أيضا لمن بعدهم من أتباع التابعين، وهكذا الى يومنا هذا بل الى يوم القيامة، أن يكون الانسان غير واثق صحة الدليل، وكم رأينا من أقوال لأهل العلم فيها أحاديث يرى بعض أهل العلم أنها صحيحة فيأخذون بها ويراها الأاخرون ضعيفة، فلا يأخذون بها نظرا لعدم الوثوق بنقلها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الأختلاف في التعارض والترجيح

قد يكون في ظاهر الامر تعارض الادلة، وهو تقابلها على سبيل الممانعة، أما الترجيح فهو تقوية أحد الطرفين على الاخر، فيعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الاخر، وإذا تعارض دليلان فأكثر،ففي ذلك ثلاثة طرق، الأولى: العمل بهما، وذلك بالجمع بينهما على قدر الامكان ولو من وجه واحد، وهذا اولى الطرق، لأنه ليس فيه ترجيح لأهدهما، الثاني: ترجيح أحدهما على الأخر بوجه من وجوه الترجيح، الثالث: نسخ أحدهما بالاخر، بشرط معرفة التقدم من المتاخر منهما. (الشاطبي، 1997م409/8)

فإذا عجر عن الجمع والترجيح، تساقط الدليلان، ووجب التوفق أو تقليد مجتهد اخر عثر على الترجيح، تعارض الأدلة الشرعية في نظر المجتهد، فتختلف طرائق الفقهاء في الترجيح أو الجمع بينها،

فيختلف نظر الفقهاء في الترجيح أو الجمع بينهما، مثل: حديث نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وحديث نهي من دخل المسجد عن الجلوس حتى يصلى ركعتين تحية للمسجد، فاختلف الفقهاء في تطبيق ذلك قدم حديث تحية المسجد، ولكل أدلة في ترجيح ما اختاره.

لكن يبقى التطبيق على ذلك فقيه نوع من الاختلاف، ففي المسائل يتبين: حديث سلمة بن الأكوع: "كنا نجمع مع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يصلي الجمعة حين تميل الشمس " (رواه البخاري، كتاب الجمعة، برقم 904، 1422 هـ، 2ظ316)، وحديث جابر – قال: "كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يصلي –يعني الجمعة – ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين نزول الشمس" (رواه مسلم، كتاب الجمعة، برقم 858، 588/2)، فجمع الإمام أحمد ينهما لأن حديث سلمة على وقت الأفضلية وحديث جابر دال على وقت الجواز، (البهوتي 2000م، 333/3).

الاختلاف في الألفاظ العربية المشتركة

هناك ألفاظ عربية تحتمل عدة معان وتشترك فيها، فكل مجتهد يحمل اللفظ على ما كان راجحا عندو بحسب الدليل الذي استند إليه في ذلك، كاختلافهم في تفسير "المشترك" في اللغة، وهو اللفظ الذي يدل اللغة على معنين أو أكثر، مثل قوله تعالى :(والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) البقرة/ 228، فلقظ "القرء في اللغة العربية مشترك بين معنين، يطلق لغة على الطهر، وعلى الحيض أيضا، والنص دل على أن المطلقات يتربصن ثلاثة أطهر، ويحتمل أن يراد ثلاث حيضات، يقول ابن القيم – رحمه الله – "ومن هذا: الخلاف العارض من جهة كون اللفظ مشتركا أو مجملا أو مترددا بين حمله على معناه عند الإطلاق، وهو المسمى بالحقيقة، أو على معناه عند التقييد، وهو المسمى بالمجاز، كا ختلافهم في المراد من القرء: هل هو الحيض، أو الأطهار، ففهمت طائفة منه الحيض، انتهى (الصواعق المرسلة لابن القيم 1998م،2/ 565)، ومثل هذا يوجد وتبنى الأحكام على حسب ما يفهنه الفقيه من اللفظ مدعما قوله بما يرجع ذلك المعنى.

الاحتلاف في القواعد الأصولية

كل إمام من الأيمة له قواعد استنبطها من نصوص الشريعة وسار وتبنى عليها، وذلك لضبط الاستدلال من النصوص، وهذه القواعد يندرج تحتها فروع كثيرة جداً، ويختلف أهل العلم في هذه القواعد من حيث الاسنتباط والنتطير، وبالتالي يوجب الاختلاف في الفروع المندرجة تحتها، فمثلا يتفقون على أن القران

أصل، وأن السنة أصل، والإجماع عند الجمهور أصل، ومنهم من لا يرى القياس مثلا فينازع في كثير من المسائل المثبتة بالقياس أو بجميع الأقيسة، ومنهم من يرى قول الصحابي أصلا وغيره لا يراه أصلا، فيستدل من يراه أصلا بقبول الصحابي ويخالفه الأخر بمعارضته بأن قول الصحابي لا يحتج به، ومنهم من يرى الاستحسان، ومنهم من يرى الاستصحاب، وهكذا، ومثال ذلك أيضا: إذا أحال شخصا مدين، : إذا أحال شخصا دائنا على ملي، فقال الجمهور هو عليه القبول ولا يعتبر رضا المحال، وأخذ الوجوب من القول النبي – صلى الله عليه وسلم – (مطل الغني ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملئ فليتبع) (رواه البخاري، كتاب الحوالات، برقم 2288، 5/ 579، ومسلم، كتاب المسافاة، برقم 4085، 34/5)، فاختلفوا في قاعدة الاستنباط في ذلك وكل على حسب ما ظهر له الاستنباط في تطبيقه على القواعد الصولية.

النتائج

يتضح بعد الاطلاع على أهم أسباب المفردات الفقهية عبد الفقهاء بعض النتائج التي يمكن أن تقرب الصورة في هذا الأمر، ومنها:

الأولى: إن أسباب المفردات تشكل في الجملة روؤس الضوابط التي مامن خلاف إلا ويرد إليها ولا يخرج عنها في الغالب.

والثاتية: يمكن أن تتلخص أسباب المفردات بعد تمحيصها إلى ثلاث نقاط رئيسية، أولا: حول الرواية من حيث الاطلاع والعلم بالنصوص، وثانيا: حول الدراية من جهة فهمها ومعرفة مقتضياتها، وثالثا: حول ما يرجع إليها أو ما لا يخرج عنها مما لا نص فيه.

والثالثة: على المجتهد أن يبذل غاية ما في وسعه فيما فيه اجتهاد، وترجيح الراجح من الادلة فيما فيه دليل، والمخطئ في ذلك السبيل معذورة، بل مأجور لاجتهاده، فيه، يخرج من العهدة ويسلم من الحرج.

الرابعة: من لم يبلغه الحديث أو لم يصح عنده في حكم ما، واستند في اجتهاده، إلى دليل شرعي يراه الأقرب إلى الصواب فقد عمل مستطاعة في ذلك، لان إدراك الصواب في جميع الأحكام أمر متعذر، أو متعسر، وقد قال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (الحج: 78).

الخامسة: الاختلاف الحاصل بين الفقهاء لم يكن في ذات الدين، ولا في لب الشريعة، ولكنه احتلاف في فهم بعض نصوصها وفي تطبيق كلياتها على الفروع حيث لا لبل حاسم للخلاف في ذلك.

السادسة: غن ما تركه الفقهاء المسلمون من الفقه ومسائلة المشتملة على حلول جرئية وقواعده كلية، في كل شوؤن الحياة بما يغني البشرية، إن أرادت الخير لنفسها، واتحت إلى ما ينفعها ويعلو بها.

ونكتفي بهذا القدر بعد أن ألقينا الضوء على هذا الموضوع سائلين المولى جل وعلا أن يشرح صدورنا جميعا لفتح افاق جديدة في العلم النافع، إنه ولي ذلك، وصلى الله عليه على محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

التوصيات

وقد خلص البحث الى التوصيات التالية:

1. يوصي الباحث العلماء والمحققين وطلبة العلم، الاهتمام بدراسة المفردات الفقهية واسبابها دراسة تحقيق ومقارنة لكي يسهل الرجوع غلى أقوال الفقهاء في مسائل الخلاف.
2. يوصي الباحث المؤسسات العلمية والمجامع الفقهية وضع سلسلة مرتية لجميع مفردات الأيمة، كل امام على حدة في جمبع أبواب الفقه، لكي تكون سهلة المنال للباحث وغيره.
3. وكذلك طباعة مخطوطات الفقهاء وان يتبني ذلك مجموعة من المحققين وطلبة العلم والباحثين، لكي يتنى لطبة العلم الرجوع اليها والاستفادة منها فائدة أكبر من اخراجها بدون تحقيق.

PENUTUP

Dasar “Membangun Bersama Islam” yang menjadi penaung kepada dasar-dasar lain terutama dasar kesenian memberi kesan yang sangat besar terhadap bidang sosial dan kesenian Islam di Kelantan. Dua bidang ini merupakan aspek yang penting dalam kehidupan rakyat Kelantan. Ini

menunjukkan bahawa dasar "Membangun Bersama Islam" sendiri mengandungi unsur-unsur siasah syar'iyyah iaitu melakukan kebaikan untuk rakyat di samping mencegah mereka daripada perkara mungkar. Dasar Kesenian ini secara tidak langsung berjaya menyerapkan persekitaran sosial dan budaya Islam dalam kalangan masyarakat di Kelantan. Oleh kerana kesenian sangat berkait rapat dengan kehidupan manusia, maka tidak hairanlah kerajaan Kelantan mengadakan beberapa peraturan terhadap aktiviti kesenian supaya ia tidak terkeluar dari kehendak Islam. Tindakan kerajaan Kelantan ini dilihat sebagai melaksanakan amanah Allah iaitu menyelamat akidah umat Islam dari perkara syirik dan khurafat. Ia dikenali sebagai menjaga maqasid shariah.

RUJUKAN

'Abd al-Wahab Khallaf. (1987). *As-Siyasah al-Syar'iyyah wa Nizam al-Daulah al-Islamiyyah fi al-Syu'un al-Dustuniyyah wa al-Kharijiyyah wa al-Maliyyah*. Beirut: Muassasah al-Risalah.

'Abd. al-Rahman Ibu Khaldun. (t.t). al-Muqadimmah. Beirut: Dar al- Khaldun.

A.S. Hardy Shafii. (2004). Pengurusan Pementasan Teater Komersil Mak Yong di Kelantan,1950an dan 1960 an. Wacana Seni: *Journal of Arts Discourse*, 3, 31-60.

Abdul Rahman Abdullah. (2006). Sejarah dan Kebudayaan Asia Tenggara Tradisional, Selangor: Karisma Publications.

Abdul Aziz Ahmad. (1996). Kota Bharu Kota Budaya: Peranan Kerajaan Negeri Kelantan Dalam Merealisasikannya. Tesis Sarjana Muda yang tidak diterbitkan. Universiti Kebangsaan Malaysia.

Abdullah Alwi Haji Hassan. (1996). *The Administration of Law in Kelantan*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Abdullah Yusof & Awerman Bidin. (2008). Perkembangan Seni Muzik Dalam Peradaban Islam di Nusantara. *Journal of Al-Tamadun*, 3, 48-67.

Alias Muhamad. (1977). *Intelijensia Melayu Kelantan*. Kota Bharu, Kelantan, Kuala Lumpur: Publisher.

Amin Sweeney. (1994). *Malay Word Music a Celebration of Oral Creativity*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Amran Kasimin. (1991). *Religion and Society Among the Indigenous People of Malay Peninsula*, Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Alias Muhamad. (1984). Gerakan Sosial Dan Politik Kelantan, Kuala Lumpur: Insular Publishing House.

al-Nawawi, Abu Zakaria Yahya Syarah. (2005). Sahih Muslim, Beirut: Dar al-Khir.

al-Mawardi. (1973). *al-Ahkam al-Sultaniah wa al-Wilayat al-Diniayah*, Mesir: Maktabah Mustafa al-Babi al-Halabi wa Auladih.

Anuar Din. (2008). *Asas Kebudayaan dan Kesenian Melayu*, Selangor: Penerbit Universiti Kebangsaan Malaysia. Buletin Unit Penerangan Kerajaan Negeri (UPKN), April 2003.

Pusat Kajian Strategik. 2005. Dasar-dasar Kerajaan Negeri Kelantan Darul naim. (2005). Kelantan: Pusat Kajian Strategik.

Dinsman (Shamsudin Othman). (2013). Kelantan 22 Tahun Bukti Kejayaan, Kuala Lumpur: Kaab Enterprise.

Ghulan Sarwar Yousof. (1999). Angin Wayang: Bibliografi Dalang Wayang Kulit Yang Unggul. Kuala Lumpur: Kementerian Kebudayaan, Kesenian dan Pelancongan Malaysia.

Hassan Othman. (2004). Wayang Gedek Warisan Kesenian Melayu, Kementerian Kebudayaan, Kesenian dan Warisan Malaysia.

Ibn ‘Abidin. (1996). *Hasyiah Radd al-Muhtar `Ala al-Durr al-Mukhtar*. Juz 4 Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn al-Qayyim, ‘Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr. (1995). al-Turuq al-Hukmiyyah fi al-Siyasah al-Syar`yyah. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn al-Taymiyyah, Taqiuddin Ibn Ahmad. (1988). al-Siyasah al-Syar`iyyah fi Islah al-Ra`i wa al-Ra`iyyah. Beirut: Dar al-Afaq al-Jadidah.

Ibn Manzur, Muhammad b. Jalal al-Din. (1967). Lisan al- ‘Arab, Jld.6. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Nujaim, Zainuddin Ibn Nujaim. (t.t). *al-Bahr al-Ra'iq Syarh Kanz al-Daqa'iq*. Juz 5. Beirut: Dar al-Kutub al-Islamiyah.

Ibn’Ashur. (1998). *Maqasid al-Shari‘ah al-Islamiyyah, (Sunt). Muhammad al-Tahir al-Misawi, al-Bashir li al-Intaj al-‘Ilmi.* Cetakan Pertama Beirut: Dar al-Salam.

Ibn Farhun, Ibrahim Syamsuddin. (1301H). *Tabsirah al-Hukkam fi Usul al-‘Aqdiah wa al-Ahkam.* Juz 2. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Jaburi, ‘Abd Malik ‘Abd Mujid Bakr al-. (2008). al-‘alaqah Bina al-Siasah al-Syar’iyyah wa maqasid al-Syariah dalam Majalah Jamiah Takrik lil ‘ulum al-Islamiyyah. Bil. 6.

Khaldun, ‘Abd. al-Rahman Ibu. (t.t). al-Muqadimmah, Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Khallaf, ‘Abd al-Wahab al-. (1987). *As-Siyasah al-Syar‘iyyah wa Nizam al-Daulah al-Islamiyyah fi al-Syu’un al-Dustuniyyah wa al-Kharijiyyah wa al-Maliyyah*, Beirut: Muassasah al-Risalah. Kamus Dewan. (1996). Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Mohd Fadli Ghani (ed). (2011). Dua Dekat Kelantan Membangun Bersama Islam, Kota Bharu: Pusat Kajian Strategik.

Mohd. Ghouse Nasuruddin. (1994). Tarian Melayu, Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Nik Abdul Aziz Nik Mat. (1995). Islam Boleh. Nilam Puri: Maahad ad-Dakwah Wal-Imamah.

Nik Mohamed Mohd Salleh. (1985). Perkembangan Pendidikan Atau Pengajian Islam di Negeri Kelantan, dalam Warisan Kelantan IV, Perbadanan Muzium Negeri Kelantan, Kota Bharu, Kelantan, United Selangor Press Sdn. Bhd.

Robert L. Winzeler .(1985). Ethnic Relations in Kelantan: A Study of the Chinese and Thai as Ethnic Minofities in a Kelantan State. Singapore: Oxford Universiti Press.

Shukeri Mohamad. (2009). “Penerimaan Masyarakat Terhadap Pelaksanaan Siasah Syar`iyyah Di Negeri Kelantan Dari Tahun 1990 hingga 2000: Kajian Dalam Kawasan Majlis Perbandaran Kota Bharu, Kelantan”. Tesis Doktorial yang tidak diterbitkan. Universiti Malaya.

Sidi Gazalba. (1983). Pandangan Islam Tentang Seni. Kuala Lumpur: Pustaka Antara.

Sivachandralingam Sundara Raja dan Ayadurai Letchumanan. (2005). Tamadun Dunia, Selangor: Penerbit Fajar Bakti.

Teew, A. dan Wyatt D.K. (1970). The Storry of Patani, Bibliotheca Indonesia. Vol.5. The Hague: Martinus Nijhoft.

Tylor, E.B. (1958). Religion in Primitive Culture, New York: Harper Torchbook.

Watson, G.Llewellyn. (1982). Social Theory and critical understanding, University Press of Amerika. Wagner, Frits A. (1959). Indonesia: The Arts of an Island Group, Methuen: London.

Wan Ismail Wan Jusoh. (1999). Koleksi Ucapan Rasmi YAB Tuan Guru Dato' Nik Abdul Nik Mat, Kota Bharu: Dian Daru naim.

Wan Zahidi Wan Teh. (2002). Pelaksanaan Siasah Syar'iyyah Dalam Pentadbiran Kerajaan, JAKIM.

Wan Zahidi Wan Teh. (2002). Pelaksanaan Siasah Syar'iyyah Dalam Pentadbiran Kerajaan, Kuala Lumpur: JAKIM.

William R.Roff (ed). (1974). Kelantan: Religion, Society and Politics in a Malay State. Kuala Lumpur: Oxford Universiti Press.